مجلة دراسات دوليّة

**اسم المقال:** الفصائل الفلسطينية وتطورات مرحلة ما بعد عرفات
**اسم الكاتب:** م. بدرية صالح عبدالله
**رابط ثابت:** https://political-encyclopedia.org/library/7086
**تاريخ الاسترداد:** 2026/04/13 19:27 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

# الفصائل الفلسطينية وتطورات مرحلة ما بعد عرفات

م. بدرية صالح عبدالله (*)

**الملخص**

يعنى البحث بالتطورات السياسية التي شهدتها وعايشتها الفصائل الفلسطينية بعد وفاة الرئيس الفلسطيني السابق ياسر عرفات وكانت هذا التطورات تتجلى بوجود جملة من القضايا منها ما يتعلق بتنظيم الانتخابات الرئاسية وايجاد قدر كبير من التعاون بين القيادة الفلسطينية التي ورثت عرفات والفصائل الفلسطينية وايجاد برامج عمل سياسية مشتركة .

ولابد من القول ان هنالك جملة من التحديات التي تواجه السلطة الفلسطينية بعد رجيل ياسر عرفات تتجلى بضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية، وتنشيط وتفعيل أسس الحوار الوطني، ودعم الانتفاضة الشعبية في الاراضي الفلسطينية.

**المقدمة**

تباينت مواقف القوى على اختلاف مشاربها السياسية تجاه سبل اعادة ترتيب البيت الفلسطيني من الداخل، وهي الاشكالية التي بانت مطروحة بقوة على الساحة الفلسطينية بعد وفاة عرفات، وترتبط بها جملة من القضايا منها (الانتخابات – البرنامج السياسي المشترك – القيادة الموحدة – الأمن). وصارت تشكل محور اجتماعات وتصريحات توالت بشكل مكثف من جانب كل القوى الفلسطينية، فالكل يتحدث عن ضرورة صياغة مشهد سياسي فلسطيني متناغم وتوحيد القرار الفلسطيني واعادة الاستقرار للوضع الداخلي من اجل الوقوف على ارض صلبة امام التحديات في المرحلة المقبلة، وتضع جميع الاطراف الفلسطينية في امتحان جدي كبير وتضع السلطة امام تحدي الحفاظ على الوحدة الداخلية وان تكون جادة في حوارها مع الفصائل

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.

الفلسطينية وان لا تنساق وتخضع للاغراءات وللضغوط والاملاءات الامريكية والاسرائيلية. في المقابل امام الفصائل والقوى المقاومة. ايضاً تحدي الحفاظ على انجازات الانتفاضة والاستمرار بالمقاومة وتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية ولا خيار امام الشعب في المرحلة القادمة سوى المزيد من الصبر والصمود والتمسك بالمؤسسات باعتباره خيار استراتيجي، حيث ان الفرصة سانحة لتأسيس خيار ديمقراطي فعلي قائم على ثوابت وطنية ويرسخ الوحدة الوطنية الشاملة على اساس برنامج وطني تحرري يجعل التعددية فيه ممكنة في اطار هذه الوحدة. ولا نعني بالتعددية هنا هو استبدال التفرد في صنع القرار ب تفردات متصارعة ومتنافسة حتى في التعليق على مرض الرئيس الراحل ياسر عرفات، وبديل التفرد هو ليس استبداله تألف تفرد وانما كما قلنا بالمؤسسة والتي تعني في مرحلة التحرر الوطني بناء وصيانة مؤسسات الوحدة الوطنية وعلى اساس برنامج سياسي تحرري.

وفي هذا البحث سنتعرف على ابرز المحطات التي مرت بها الفصائل الفلسطينية والتطورات في مرحلة ما بعد ياسر عرفات وهي:-

اولاً:- الانتخابات الفلسطينية.

ثانياً:- الهدنة وقمة شرم الشيخ.

ثالثاً:- مؤتمر لندن الدولي.

**اولاً:- الانتخابات الفلسطينية**

لقد اتهمت الفصائل الفلسطينية الوطنية والاسلامية حكومة الاحتلال الاسرائيلي بالمسؤولية عن الازمة الصحية التي مرت بالرئيس ياسر عرفات، واكدت ان احتمالات التسمم مع احتمالات اشكال اخرى من المرض التي ألمت بالرئيس ياسر عرفات مفتوحة يحكمها العلم الطبي. لذلك من الضروري لمستشفى بيرسي في فرنسا ان يعلن تقريره الطبي الكامل للرأي العام الفلسطيني والعالمي وخاصة ان الطبيب الخاص بالرئيس عرفات (اشرف الكردي) طالب بعد رحيل عرفات بضرورة تشريح الجثة حتى يصبح ممكن معرفة الاسباب التي أدت الى وفاة الرئيس. وهي تتوافق بذلك في الرأي مع السلطة الفلسطينية حيث تم تشكيل لجنة تقضي الحقائق المتعلقة بملابسات وفاة ياسر عرفات.

وعندما اصدر احمد قريع بيان بصفته رئيس مجلس الامن القومي وضمت اللجنة مندوبين من وزارة الخارجية والداخلية والصحة وامانة الرئاسة والمخابرات العامة وطبيب الرئيس الخاص. ويأتي قرار تشكيل اللجنة بعد ان تقدمت القيادة الفلسطينية رسمياً بطلب تسليمها تقرير الطبي حول وفاة عرفات بينما اكدت فرنسا ان قانونها ينص على تقديم تقرير من المعلومات حول الوفاة على عائلة الرئيس تملك وحدها حق نشر المعلومات[١].

ولقد كان للفصائل الفلسطينية موقف الى حد ما موحد في الفترة ما بعد رحيل عرفات خاصة وانها اعتبرت هذه المرحلة من اشد المراحل صعوبة التي يمر بها الشعب الفلسطيني والقضية معاً. وهي مرحلة جديدة تحمل تحديات داخلية وخارجية كبرى[٢]. وما يضيف الحزن على رحيل ياسر عرفات الحزن على الوطن والشعب الذي يرزخ تحت الاحتلال والاستيطان، ومن اجل ذلك دعت القوى الفصائل الفلسطينية الى الحفاظ على الوحدة الوطنية ومحاربة الصراعات الداخلية الى حين توفر الظروف الملائمة لاجراء الانتخابات الديمقراطية الحقيقية (محلية وعامة)، بحيث تتجاوز القوى والشخصيات الفلسطينية النزاعات الفئوية والذاتية ويضعوا مصلحة الشعب والوطن فوق هذه الاعتبارات كافة[٣]. جاء ذلك بعد ان ظهر الصراع بين الاجنحة الثلاثة داخل حركة فتح حول خلافة الرئيس ياسر عرفات زعيم الحركة ورئيس السلطة الفلسطينية وهذه الاجنحة هي:-

١. جناح السلطة فمثلا في محمود عباس (ابو مازن)، الرجل الثاني في م.ث.ف والتي تعد فتح كبرى فضائلها، واحمد قريع (ابو علاء) رئيس الحكومة، روحي فتوح رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني الذي ينص الدستور على توليه منصب رئيس السلطة في حيال غياب او وفاة الرئيس عرفات وذلك حتى اجراء الانتخابات، الرئاسية في غضون ستين يوما.

---

[١] اخبار الشرق ٢٠٠٤/١١/١٨ وعلى الموقع الاتي .www.thisissyria.net

[٢] ممدوح نوفل، العلاقات الفلسطينية – الاسرائيلية على موقع الاعلام والمعلومات:
www.mic.pal-arriclesarchires-info/.

[٣] بدرية صالح، الادراك الفلسطيني لخارطة الطريق، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد (٢) ٢٠٠٥، ص١٠٢، وللمزيد انظر حوار مع خالد مشعل على شبكة الانترنيت:.www.islamonline.net

٢. جناح اللجنة المركزية لفتح ممثلا في صخر حبش، هاني الحسن، وعباس زكي، ويعد هذا الجناح لقسم بارز في تيار الحرس، القديم داخل الحركة. وهنا نقول ان حركة فتح واسعة وضخمة جدا وفيها مناهج ومستويات متعددة ولا يمكن قصر الوضع الراهن بها على انه صراع بين جيل جديد وحرس قديم بل هو بالاحرى اختلافات حول المناهج واسلوب العمل.[١]

٣. جناح سروان البرغوثي المعتقل حاليا في السجون الاسرائيلية والذي تطلق عليه الصحافة الغربية (الزعيم الشعبي) لفتح ويعتمد هذا الجناح على قادة كتائب شهداء الامن المحسوبة على حركة فتح خاصة في رام الله، وعدد من اعضاء المجلس التشريعي وفي مقدمتهم (احمد غنيم، قدورة فارس، حاتم عبد القادر، ومحمد حوراني).[٢]

وعن مدى قوة كل جناح من هذه الاجنحة وتصورة لاحقية بخلافة (ياسر عرفات) ان جناح السلطة يقدم نفسه بوصفه، لوريث الشرعي لعرفات بحكم سيطرة اعضائه على كافة اليات السلطة التنفيذية بواسطة احمد قريع والسلطة السياسية داخل فتح بواسطة محمود عباس (ابو مازن) والتشريعية في اطار السلطة من خلال روحي فتوح، وان هذا الجناح من قطاع غزة خاصة مجموعة محمد دحلان ورشيد ابو شباك (رئيس الامن لوقائي غزة)، وسمير مشهراوي الرجل القوي في اللجنة الحركية العليا لفتح في قطاع غزة. وهنا نرى ان هذا الجناح يعتمد في تصوره لاحقيته على اساس امتلاك حركة فتح مؤسسات حركية منتخبة متعارف عليها (اللجنة المركزية– المجلس الثوري) وعلى صعيد الحركة فالهيئات القيادية العليا التي انتخبت في المؤتمر الحركي الخامس العام الاخير ستتولى مسؤولياتها وتمارس دورها.[٣]

اما جناح اللجنة المركزية لحركة فتح فهو يقدم نفسه باعتباره صاحب الخط ويعتمد هذا الجناح على وجوده المكثف في رام الله. منهم زكريا الاغا (عضو اللجنة التنفيذية للمنطقة) احمد حلس (سكرتير اللجنة الحركية العليا لفتح في قطاع غزة).

---

[١] بدرية صالح، الفصائل الوطنية ما بعد عرفات، نشرة مركز دراسات الفلسطينية العدد (١٥،كانون الاول ٢٠٠٥، ص٢٧.

[٢] بدرية صالح، مصدر سابق، ص٢٨.

[٣] كلمة الامن العام للجهة الشعبية احمد سعدات مجلة الهدف العدد (١١٣٣٨)، ٥/شباط ٢٠٠٣، ص٨.

اما الجناح الثالث (مجموعة مروان البرغوثي) ويعتمد فقط على وجوده القوي داخل مجموعات شهداء الاقصى في رام الله، حيث ينعدم وجوده في القطاع تماما وهذا ما يجعل فرصته ضعيفة في خلافة عرفات.[1]

ان هذا الصراع بين الاجنحة الفتحاوية الثلاث في بداية تدهور صحة عرفات كان مكتوم لكنه بدا الى العلن بعد ان صرح هاني حسن (احد اقطاب الجناح الثاني) من خلال فضائية العربية (٢٠٠٤/١١/٦) ان الاولوية في تمثيل عرفات والحديث باسمه الان لفاروق القدومي امين سر اللجنة المركزية لحركة فتح وليس لابو مازن امين سر اللجنة التنفيذية (م.ن.ف) باعتبار ان منصب عرفات كرئيس للمنظمة نابع من كونه رئيس لفتح وليس العكس.

ومن خلال متابعة ما تقدم نرى ان الاجنحة الفتحاوية في سلوكها هذا وتكالبها على السلطة لا يصب من المصلحة الوطنية الفلسطينية، وينبغي من السلطة الفلسطينية اعتماد منهج جديد لاختيار القيادة يقوم على الوحدة الوطنية والبرنامج السياسي المشترك وتحديد مهام المرحلة المقبلة بدلا من الاكتفاء بتغيير اجنحة من فتح باجنحة اخرى مع بقاء ذات المنهج وتلك السياسات. وبدعوى الحرص على الموقع والدور التاريخي لحركة فتح يجب معالجة الاخطاء السياسية والقصور في المؤسسات بحيث لا يستجيبوا للنزاعات الفئوية والذاتية والكامنة والتي سيظهر عند البعض في هذه المرحلة وان يضعوا المصالح الوطنية العليا فوق اي اعتبار.[2]

ازاء هذا الوضع طالبت الفصائل الفلسطينية الحفاظ على الوحدة الوطنية من اجل حماية الانتفاضة وعدم اشغال الساحة الفلسطينية من اي خلاف داخلي، مع تاكيدهم على ضرورة اجراء الانتخابات الشاملة جاء ذلك في اجتماع عقده محمود عباس في ٢٠٠٤/١١/١٥ في غزة مع الفصائل الوطنية والاسلامية لبحث اليات العمل الجماعي الفلسطيني في المرحلة القادمة، وطالبت معظم الفصائل (برزمة انتخابات شاملة وعلى المستويات الشرعية والرئاسية والبلدية)، اضافة الى ايجاد صيغة قيادية فلسطينية موحدة لمواجهة المرحلة القادمة أما عبر تشكيل قيادة وطنية

---

[1] فهد سليمان، الانتفاضة خيار الشعب باسره والوحدة الوطنية شرط استمرارها ونجاحها، مجلة الحرية، العدد (٩٢١)، ٢٠٠٢/١٢/٢٨، ص٤.

[2] بدرية صالح،الفصائل الفلسطينية وتطورات الانتفاضة، مجلة دراسات فلسطينية،العدد (١)،كانون الاول،٢٠٠٤،ص٧٤-٧٥.

موحدة تكون المرجعية السياسية للقيادة الفلسطينية أو بتفعيل م.ت.ف. ومؤسساتها واعادة الاعتبار اليها وليثاقها مع أنضمام حركتي حماس والجهاد الاسلامي اليها (فيما اذا أعاد بناءها على أسس نظالية وديمقراطية جديدة). وفيما ترى قيادة السلطة الوطنية وم.ت.ف من جهتها انه لا يمكن أنضمام الفصائل المعارضة خاصة حركتي حماس والجهاد الاسلامي الا بعد أعلان قبولهما لثوابت المنظمة خاصة تلك التي تتبنى الخيار السلمي والتفاوضي مع اسرائيل كوسيلة لأستعادة الأراضي المحتلة[١].

وقد اختلفت الفصائل الفلسطينية مع السلطة الوطنية حول توقيت الانتخابات والأولويات حيث ترى السلطة الفلسطينية في الانتخابات الرئاسية استحقاق دستوري وحدد تاريخ ٩/ كانون الثاني/٢٠٠٥ موعد لاجراء الانتخابات الرئاسية. أما الفصائل الفلسطينية ترى ان الانتخابات الشاملة الرئاسية المتزامنة مع البرلمانية والمنفصلة عن الانتخابات الرئاسية استحقاق دستوري اضافة الى ذلك الانتخابات المحلية البلدية أمر ضروري[٢]. وهم لا يريدون من السلطة الفلسطينية أو اي جهة اخرى تتذرع بالانتخابات الرئاسية هي البديل عن كل الانتخابات، وان انجزت يتذرع البعض بالظروف الموضوعية وغيرها من اجل الالتفات على أستحقاق الانتخابات الشاملة. وقد كان لكل فصيل وجهة نظر حول الانتخابات، فهذا محمود الزهار ممثل حركة حماس اعتبر الانتخابات الرئاسية لو اجريت لوحدها ستكون مجتزئة وغير شرعية. وتطالب حركة حماس بأجراء الانتخابات التشريعية موازية للانتخابات الرئاسية[٣]. ونلاحظ هنا ان قرار حماس مشاركتها بالانتخابات التشريعية معتمدة على ثقلها الواضح في الشارع الفلسطيني يمكن ان يسمح لها بالحصول على الاغلبية في المجلس التشريعي اذا ما أجريت الانتخابات وفق نظام الدوائر الفردية المعتمد حالياً وهي الاغلبية التي تجعلها مؤهلة لاختيار رئيس الوزراء الجديد وتشكيل الحكومة وبالتالي اقتسام السلطة مع (فتح) ممثلة في رئيس السلطة محمود عباس. اما حركة فتح وادراكاً منها

---

[١] ايناس مجبل، الانتخابات الفلسطينية، نشرة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد (٢)، كانون الاول، ٢٠٠٥، ص٢٠.

[٢] جريدة الشرق الاوسط، العدد (٩٥١٤)، ٢٠٠٤/١٢/١٥.

[٣] مجموعة الازمات الدولية، ما بعد عرفات التحديات والاحتمالات، نشرة سلسلة تقارير مترجمة نشرة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد (٨)، أيار، ٢٠٠٥، ص٢٦.

لشعبية حماس تسعى الى تمرير الوضع الذي قررته (الأولوية للانتخابات الرئاسية وترشيح محمود عباس. دون الاضطرار للموافقة على طلبات حركة جماين ودخول في مواجهة علنية معها، وذلك اعتمادا على كسب الوقت حتى موعد الانتخابات ٢٠٠٥/١/٩ ويرى الجناح المنفذ في حركة فتح ان استحواذ حماس على المجلس التشريعي سيحرم فتح من احتكار السلطة من جهة، وكما انه يشكل خطر كبير على كستقبل القضية الفلسطينية بشكل عام ومسار التشويه السلمية بشكل خاص.[١]

والسؤال الذي يطرح هنا هل ان قرار حركة حماس المشاركة في الانتخابات التشريعية بمثابة تغير جذري في استراتيجية؟؟ جاء جواب وتصريحات زعماء حماس من الداخل والخارج متطابقة من حيث ان قرارها هذا لا يعني التخلي عن المقاومة والاعتراف بالمعاهدات الموقعة مع اسرائيل، وان حماس قررت المشاركة على قاعدة التمسك بالحقوق المشروعة لشعبنا وحماية برنامج المقاومة كخيار استراتيجي حتى زوال الاحتلال. وان مشاركتها في المجلس التشريعي ستوظف لصالح المقاومة وليس العكس. ولا يمكن اغفال حقيقة لجوء حركة حماس الى خيار الانتخابات لاحتواء الظغوط الدولية والاقليمية عليها لوقف اعمال المقاومة ضد (اسرائيل) وهي لا تريد ان توصف بالتطرف والراديكالية، وبالتالي القدرة على التعامل مع المتغيرات ومتطلبات المرحلة باعتبارها مرحلة سياسية جديدة..

اما حركة الجهاد الاسلامي بدأ موقفها مختلف بعض الشيئ عن حماس اذ اعلنت على لسان محمد الهندي ان الحركة لن يتشارك في الانتخابات التشريعية والرئاسية وستشارك فقط في الانتخابات البلدية لانها خدماتية وليست سياسية[٢]. لكن اذا تم وضع كل الانتخابات رزمة واحدة وجدولتها فيمكن لحركة الجهاد ان تفكر في المشاركة بالانتخابات التشريعية.[٣]فيما تطالب الجهتان الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين باجراء الانتخابات التشريعية والبلدية اولا على ان

---

[١] حريدة النهار، العدد (٢٢١٧٤)، ٢٣/كانون الاول/٢٠٠٤.

[٢] جريدة الزمان، العدد (١٩٩٩)، ٢٠٠٤/١٢/٢٦.

[٣] فوزي عباس، موقف الحركات الاسلامية الفلسطينية، نشرة مركز الدراسات الفلسطينية العدد (٥)، كانون الاول، ٢٠٠٥، ص٣١.

يقوم المجلس المنتخب بانتخاب رئيس السلطة في محاولة منها لتغيير نظام الحكم الى نظام برلماني ديمقراطي بدلا من النظام الرئاسي البرلماني وتستند في ذلك على وثيقة اعلان الاستقلال التي نصت (ان دولة فلسطين هي للفلسطينيين اينما كانوا في ظل نظام ديمقراطي برلماني يقوم على اساس حرية الراي وحرية تكوين الاحزاب) ومن جانبها تطال الجبهتان (الديمقراطي والشعبية) ابن تعقد الانتخابات على اساس قانون جديد ينص على التمثيل المختلط وذلك بانتخاب ٥٠% من المرشحين عبر القائمة النسبية التي تتعامل مع مجمل الاراضي الفلسطينية كدائرة واحدة وال ٥٠% الاخرى تقسم الى (١٦) دائرة صغيرة تجري فيها الانتخابات وفقا لنظام الفردي وهي خطوة تفسير ايضا لسد الطريق امام القوى والفصائل الاسلامية.[١]

بينما اضهرت كتائب شهداء الاقصى الجناح العسكري لحركة فتح تصميما على ترشيح مروان البرغوثي الذي اعلنت زوجته فدوى البرغوثي عن رغبته في الترشيح لمنصب الرئيس. وقد تعزز ما اعطاه ترشيح مروان البرغوثي من مؤثرات بعد ايام قليلة من سحب ترشيحه، وبهذه الخطوة جنب البرغوثي حركة فتح ماكان سيعتبر اول حالة انقسام تهدد كيانها بعد رحيل ياسر عرفات، لكن مقابل هذه الخطوة وضع البرغوثي شروط تتمثل في الحفاظ على الثوابت الفلسطينية من حق العودة والقدس عاصمة ابدية للدولة الفلسطينية كما دعا الى اجراء اصلاحات جذرية داخل الحركة ومحاسبة الفساد والمفسدين.

كما طالب البرغوثي من محمود عباس بضرورة عقد المؤتمر السادس للحركة في صيف العام القادم ٢٠٠٥ من اجل اشتراك الجيل الشاب في القرار السياسي.[٢]وذلك بعد اعلان محمود عباس ترشيح نفسه والذي اعلن ايضا تمسكه بثوابت ياسر عرافت، الا انه تحول من بعدها بسرعة الى الهجوم على الانتفاضة تحت شعار وقف عسكرة الانتفاضة والذي (رفضته الفصائل المقاومة). والسؤال هنا فما هو برنامج محمود عباس؟ وفي اي شيئ يختلف عن برنامج عرفات؟ وما الذي يختلف عن ثوابت الجهاد الفلسطيني؟ والى اين يقود السلطة؟

---

[١] حوار مع نايف حواتمة وعلى الموقع الاتي:- http/www.amin.org/

[٢] جريته الزوان (٢٠٠٨)، ٢٠٠٥/١/١.

حسب ما نشر في برنامج محمود عباس الانتخابي فانه مكون من ثلاث عناوين رئيسة هي:[١]

١. السير على درب عرفات.
٢. نحو الحرية والاستقلال.
٣. نحو دولة المؤسسات والقانون والتنمية، وعند النظر في هذه النقاط وبعيدا عن الالتزام بثوابت عرفات فاننا نقف عند الملاحظات التالية:-

أ. جاء الحديث عن وقف اعمال المقاومة العسكرية، والتركيز على فكرة السلام كخيار استراتيجي واعتماد المفاوضات وسيلة لانجاز التسوية النهائية، وفي هذا الاطار يطالب بالافراج عن الاسرى تحت تسمية اسرى الحرية وليس اسرى المقاومة او النضال او الكفاح الفلسطيني. وكلها مؤشرات معاكسة لمفهوم خيار الانتفاضة لتحقيق الاهداف الفلسطينية.

ب. ربط برنامج عباس حق العودة ليس فقط بالقرار ١٩٤ وانما ايضا بمبادرة السلام العربية. (اشارة الى مساهمة الدول العربية في حل مشكلة اللاجئين).[٢]

ج. الحديث حول الديمقراطية والتعددية ودولة المؤسسات وحقوق المراة ومنع التمييز ضدها واطلاق طاقات القطاع الخاص. وهي روى ومفاهيم غريبة.

د. ان برنامج محمود عباس الحقيقي لا يظهر من خلال قراءة برنامجه الانتخابي بقدر ما يظهر من خلال قراءة الترتيبات الجارية حاليا في المنطقة وحول القضية الفلسطينية خاصة.

الى جانب ذلك رشح اخرون للانتخابات الرئاسية منهم المرشح المستقل مصطفى البرغوثي، ومرشح الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين تيسير خالد، ومرشح حزب الشعب الفلسطيني بسام الصالحي، والمرشح المستقل المقرب في حركة حماس عبد الحليم الاشقر، والمرشح المستقل السيد بركة (اسلامي)، والمرشح المستقل عبد الكريم شبير.

---

[١] طلعت رميح، الانتخابات الفلسطينية، جريدة البيان وعلى الموقع :- http/albayan-العدد (٢٠٨)، شباط/٢٠٠٥.
[٢] جريدة الحياة، العدد (١٥٢٣٤)، ١٣/كانون الاول/٢٠٠٤، ص٦.

وقد جرت الانتخابات في ٢٠٠٥/١/٩ كما اعلنت عنها رئيس السلطة الفلسطينية المؤقت روحي فتوح. وفاز محمود عباس بنسبة ٣٢،٦٢% مقارنة بالمرشحين الاخرين فقد حصل مصطفى البرغوثي ١٩،٨٠%، وحصل تيسير خالد على ٣،٥٠%، وحصل بسام الصالحي على ٢،٦٩%، عبد الحليم الاشقر حصل على ٢،٦٨%، والسيد بركة على ١،٢٧%، وعبد الكريم شبير على ٠،٦٧%.[١]

وقد اهدى محمود عباس فوزه في الانتخابات الرئاسية الى الراحل ياسر عرفات، وفي حديث له قال "ان الجهاد الاصغر انتهى وبقي الجهاد الاكبر" مشيرا الى هدفه وفق الانتفاضة المسلحة ضد اسرائيل واحياء المحادثات بهدف اقامة دولة فلسطينية في الاراضي المحتلة.

وهنا نقول ان المهمة التي تنتظر الرئيس الفلسطيني الجديد مهمة صعبة جدا، وتتطلب منه الصلابة والتركيز على الصعيدين الداخلي والخارجي، وتاتي هذه الصعوبة خاصة وانه يحل محل زعيم تاريخي اولا، ولانه توقعات وامال الشعب الفلسطيني المستقبلية كبيرة جدا، ثانيا ولانه سيفاوض طرف متمرس وهو الجانب الاسرائيلي ورئيس وزراء اسرائيلي عنيد ترمي سياسته لضم ٤٨ بالمئة من الضفة الغربية لاسرائيل، وحصر الدولة الفلسطينية المعلن في قطاع غزة ثالثا... لذلك سيواجه ابو مازن تحديات عديدة. والتحدي الاكبر الذي سيواجهه في الاشهر الاولى هو التوفيق بين الفصائل الفلسطينية المسلحة واقناعها بوقف اطلاق النار، في هذه الاثناء يبذل محمود عباس جهود بالتعاون مع دول عربية واوربية ليكون وقف اطلاق النار متبادل بينها وبين اسرائيل. وان ما يسمى بوقف عسكرة الانتفاضة سيشكل العقبة الرئيسية امامه في المستقبل القريب، وذلك لان التنظيمات الفلسطينية، المسلحة اوجدت لها في المجتمع الفلسطيني وزن جماهيري وعسكري. وهذا ما يؤهلها للاستمرار في ممارسة جميع اشكال المقاومة.

اما التحدي الثاني الذي سيواجه محمود عباس هو ضبط الاجهزة الامنية الفلسطينية وفرض سلطة القانون وما يعنيه ذلك انهاء فوضى السلاح وهو موضوع شائك ومعقد وذلك بسبب تعدد هذه الاجهزة وتشابك صلاحيتها، كما انها تشكل مراكز الصراع لشخصيات وقوى

---

[١] **فوز عباس بالانتخابات الرئاسية الفلسطينية، جريدة الزمان، العدد (٢٠١١)، ٢٠٠٥/١/١١.**
**للمزيد انظر جريت الراي العدد (١٢٥١٣)، ٢٤/كانون الاول/٢٠٠٤.**

سياسية في مختلف التيارات. وهذا ما يتطلب من محمود عباس الحكنة في التعامل معها وايجاد طريقة يتم خلالها التوفيق بين المصالح المتبادلة.[1] اما التحدي الثالث هو في الجانب الاقتصادي حيث سيواجه محمود عباس تحدي كبير جدا بسبب الخسائر الضخمة التي تكبدها الفلسطينيون خلال السنوات الماضية القليلة حيث يتراوح حجم الخسائر بين ٥-٧ مليار دولار سنويا، وحجم هذه الخسائر في غزة تقدر ب(٤،٥ مليار دولار). وهي خسائر نجحت عن تخريب وتدمير البنية التحتية والمشات والمزروعات والاغلاقيات والحرمان من العمل، في حيث تقدر حجم الخسائر الاسرائيلية ب(٥) بالمائة من الناتج القومي بينما خسر الفلسطينيون (١٥٠) بالمائة من الناتج القومي السنوي. لذلك يتوجب على محمود عباس مجابهة ضد التحديات والقيام باعمار ما دمرته الالة العسكرية الاسرائيلية كي يشعر الفلسطينيون بحدوث تحسن في مستوى معيشتهم.[2]

مما تقدم يمكن القول ان حصول محمود عباس على ثلثي الاصوات تظهر رغبته الشعب الفلسطيني والذي فوض عباس للبدء مفاوضات مع اسرائيل، وشل هذه المفاوضات لابد ان تثمر نتائج ملموسة ولابد ان تسهم في تحسين اوضاع الفلسطينيين وتجلب الهدوء والامن للمنطقة حتى يتحقق السلام المنشود..

لقد طرح محمود عباس في حملته الانتخابية شعار تعزيز الديمقراطية والأصلاح، فقد كلف رئيس الوزراء أحمد قريع بتشكيل حكومة فلسطينية جديدة للمرحلة ما بعد عرفات. في ٢٠٠٥/٢/٢١ وفي بداية الامر قام رئيس الوزراء احمد قريع بتشكيل حكومة فلسطينية جديدة (الاولى) الا أنها أصطدمت تلك التركيبة بمعارضة وانتقاد من نواب المجلس التشريعي الذين طالبوا بأدخال تغيرات جذرية فيها مما أسفر عن تأجيل التصويت لنيل الثقة حتى اقصاء وزراء أرتبطت أسماءهم بالفساد وأستبدالهم بأعضاء جدد. اي دعوا الى (ضخ دم جديد في الحكم). حيث انتقد عشرون نائب من حركة فتح التي ينتمي اليها أحمد قريع التركيبة الحكومية المنتهية ولايتها والتي يتولى مهامها منذ شباط/٢٠٠٣ ويهيمن نواب فتح على المجلس التشريعي اذ يشغلون (٦٢)

[1] **تحديات كبيرة تواجه الفائز بالانتخابات الفلسطينية، جريدة الزمان العدد (٢٠١٠)، ٢٠٠٥/١/١٠.**

[2] **عبد الحميد الموساوي، من يطيح الى منصب ابو مازن، سلسلة تقارير، نشرت مركز الدراسات الفلسطينية العدد (٥)، كانون الثاني، ٢٠٠٥، ص١٧-١٨.**

مقعد من أصل (٨٣) وقد وجه وزير الشباب والرياضة المنتهية ولايته صلاح العمري الانتقاد وقال "ان على رئيس السلطة ان يكلف شخص آخر لرئاسة الحكومة للقيام بتشكيل الحكومة وهذا الأمر يقتضي تغيير جذري ولكن الحكومة التي تعرض اليوم لا تمثل اي تغيير جذري. أما عضو المجلس التشريعي الفلسطيني رفيق النتشة أعتبر المناقشات داخل المجلس التشريعي حول تشكيلة الحكومة الجديدة تعكس المناخ الديمقراطي السائد في السلطة الفلسطينية، وقال ان الشعب الفلسطيني يريد في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخه حكومة قوية لا يشوب اعضائها اية شائبة من ناحية الكفاءة والسمعة وهو الامر الذي سيقرره المجلس التشريعي. بينما وصف النائب الاول للرئيس المجلس التشريعي حسن خريشة التشكيلة الحكومية المقدمة عبارة عن أدوات قديمة وطالب بضخ دماء جديدة قادرة على الاصلاح[١].

وفي ٢٠٠٥/٢/٢٥ أعلن احمد قريع على المجلس التشريعي تشكيلة وزارته جديدة بهدف نيل الموافقة على برنامجها وحصولها على الثقة وهي مكونة من (٢٥) وزير وتختلف عن تلك التي تقدم بها رئيس الوزراء الى المجلس في ٢٠٠٥/٥/٢١[٢]، وقد منح المجلس التشريعي ثقته للحكومة الجديدة التي فازت بغالبية (٥٤) صوت مقابل (١٠)، وأمتناع (٤) نواب عن التصويت. وضمت الحكومة (١٧) وجه جديد وهو ما يحتاجه (من التكنو قراط ومسؤولين من حركة فتح) الرئيس الفلسطيني الجديد سياسياً وهو يستعد لحضور مؤتمر عن الاصلاح الفلسطيني في لندن. وفيما يلي اسماء التشكيلة الجديدة للوزراء:-[٣]

د. نبيل شعث نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الاعلام. (عضو في المجلس التشريعي).

د. سلام فياض وزير المالية.

---

[١] بدرية صالح، الفصائل الوطنية ما بعد عرفات، وقائع الندوة الاولى لمركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، كانون الاول/٢٠٠٤، ص٢٦.

[٢] جريدة الشرق الاوسط، العدد (١٣٤٣)، ٢٠٠٥/٢/٢٥.

[٣] وكالة الانباء الفلسطينية "وفا".

اللواء نصر اليوسف وزير الداخلية والامن الوطني والذي كانت تربطه علاقة متأزمة مع رئيس السلطة الراحل والذي اعتبر من الوزراء الجدد، ومن يثبت اولوياته توحيد عمل الاجهزة الامنية الفلسطينية واعادة النظام في الشارع الفلسطيني. بمباركة محمود عباس.

د. ناصر القدوة وزير الشؤون الخارجية (جديد)[1].

غسان الخطيب وزير التخطيط.

د. نعيم ابو الحمصي وزير التربية والتعلم العالي.

محمد دحلان وزير الشؤون المدنية، الذي اعتبر ان الوقت مناسب في احداث اصلاحات وتغييرات في الحياة الفلسطينية الداخلية والسياسية للافضل وسيتم خلال الانتخابات والجميع يرغبون في المشاركة والمساهمة.

د. حسن ابو لبدة وزير العمل والشؤون الاجتماعية (جديد)

لجين خلف وزير الثقافة.

زهيدة كمال وزير شؤون المرأة.

د. محمد اشتبه وزير للاسكان والاشغال العبادة (جديد)

الشيخ يوسف سلامة وزير الاوقاف والشؤون الدينية (جديد)

المستشار فريد الجلاد وزير العدل (جديد)

م. مازن سنقرط وزير الاقتصاد (جديد)

د. ذهني الوحيدي وزير الصحة (جديد)

صخر تيسير وزير الشباب والرياضة (جديد)

سفيان ابو زايدة وزير شؤون الاسرى والمحررين (جديد)

م. سعد الدين خرمة وزير النقل والمواصلات (جديد)

م. د. خالد القواسمة وزير الحكم المحلي (جديد)

م. زياد البندك وزير السياحة (جديد)

د. صبري صيدم وزير الاتصالات والتكنلوجيا والمعلومات (جديد)

[1] **بدرية صالح، مصدر سبق ذكره، ص٢٧.**

د. وليد عبد ربه وزير الزراعة (جديد)

هند خوري وزيرة دولة (جديدة)

د. احمد مجدلاني وزير دولة (جديد)

كما عين سمير خليلة امين عام مجلس الوزراء ورئيس ديوان مجلس الوزراء بدرجة وزير. وقد خرج صائب عريقات وهو احد الوجوه المألوفة من التشكيل الحكومي لكن مكتب الرئيس قال انه سيظل كبير للمفاوضين الفلسطينين.

وكما قلنا سابقاً جاءت موافقة المجلس التشريعي عليها بعد ان استجاب احمد قريع بمطالب النواب واشرك في حكومته وجوهاً جديدة لتحل محل الحرس القديم للرئيس الفلسطيني الراحل. اما الرئيس الفلسطيني الجديد محمود عباس فقد بارك هذه الخطوة واعتبره يوم من اسعد الايام في تاريخ الشعب الفلسطيني، حيث صارت له حكومة تتألف من شبان مهنين مخلصين سيفون بكل واجباتهم للقيام بالعمل بطريقة مهنية.

**ثانياً:- قمة شرم الشيخ:-**

وبعد اجتماع الفصائل الفلسطينية مع رئيس السلطة محمود عباس بعد فوزه في الانتخابات وفي ٢٠٠٥/١/٢٢ وافقت الفصائل الفلسطينية فيه على نطلق الرئيس الفلسطيني بالهدئ ووقف اطلاق النار. مجمع القوى والفصائل الفلسطينية متفقة على ان محمود عباس يواجه ثلاث ملفات خطيرة، الاول يتعلق بتوحيد الاجهزة الامنية وانهاء موضة السلاح، والثاني توفير الاموال اللازمة، واصلاح الاجهزة الامنية. ولمعالجة هذا الملفات اعتبرت الهدنة المدخل الوحيد لمحمود عباس من اجل تمهيد الطريق وتتويه موقون خلال حرارة مع الاوربيين للحصول على الدعم المثالي من جهة ومن جهة اخرى على الدعم السياسي الذي يربط انسحاب شارون من قطاع غزة بخطة خارطة الطريق التسوية القضية الفلسطينية.[١] الى جانب ذلك تريد الفصائل والقوى الفلسطينية عوافقتها على التهدئة اعطاء فرصة الرئيس الفلسطيني للتلويح بورقة المقاومة وذلك للضغط على اسرائيل) عبر الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي من اجل ان يكون هناك

[١] جريدة الزمان (٢٠١٠)، ٢٠٠٥/١/١٠.

وقف لاطلاق النار متبادل بين الفلسطينيين والاسرائيليين تؤدي في نهاية المطاف الى هدنة قد تطول او تقصر. فضلا عن ذلك تريد الفصائل الفلسطينية فترة من الهدوء لشحذ الهمم للمواطن الفلسطيني. اذا يمكن القول هنا ان هناك اتفاق غير معلن وتفاهم بين محمود عباس والقوى الفلسطينية على التهدئة من اجل فتح الطريق امام الهدنة تؤدي الى وقف اطلاق النار بين الجبنين الفلسطيني والاسرائيلي على ان تكون الهدنة ملزمة للجانب الاسرائيلي ولاول مرة تظهر المواقف الفلسطينية متوافقة فيما بينها (السلطة والفصائل) حول خطوط وقواسم مشتركة لعديد من القضايا فيها وقف اطلاق النار. وذلك ادراكا من القوى الفلسطينية هذه المرة بانه لابد من التهدئة لانجاح اجواء الحوار الفلسطيني خاصة وانهم مقبلون على اوضاع سياسته منها الانتخابات البلدية والتشريعية وترتيب البيت الفلسطيني وهذا بحاجة كله الى هدوء فلا يعقل ان يتم في ظل عمليات الاجتياح والاغتيالات وغيرها من الاعتداءات الاسرائيلية ولان المقاومة كما تراها الفصائل هي ليست هدف في حد ذاتها بقدر ما هي الوسيلة للوصول الى الهدف الذي تسعى اليه. فاذاً القوى الفلسطينية بحاجة الى فترة من الراحة لأعادة ترتيب أوضاعها وتاهيل نفسها لمواجهة المرحلة المقبلة الطويلة من النضال الفلسطيني. ولكن في الوقت ذاته حددت الأجنحة العسكرية للفصائل الفلسطينية في بيان مشترك لها على أنهاء حالة التهدئة المعلنة من جانبها واستئناف عملياتها ضد الاحتلال الاسرائيلي فيما اذا لم يوقف عدوانه العسكري في الاراضي الفلسطينية.

وتحت شعار من اجل وقف دوامة العنف في الشرق الاوسط، سعت الجهود العربية والدولية وخاصة الجهود المصيرية والاردنية، فقد دعا الرئيس المصري حسني مبارك وبعد اتصالات اسرائيلية فلسطينية الى عقد القمة الرباعية في شرم الشيخ بأعتبارها خطوة مهمة للغاية على طريق العودة الى تنفيذ خطة خارطة الطريق. وقد ناقشت اللجنة المركزية لحركة فتح في ٢٠٠٥/٢/٣ الاستعدادات الفلسطينية للقمة والورقة التي سيقدمها الرئيس عباس فضلاً عن التطورات الراهنة بالاراضي الفلسطينية والاتصالات مع الجانب الاسرائيلي. وفي الوقت ذاته أجتمع الوفد الفلسطيني المتكون من رئيس الوزراء الفلسطيني احمد قريع، وزير شؤون الخارجية ووزير شؤون المفاوضات صائب عريقات وعضو لجنة المفاوضات العليا محمود حلان ومستشار الأمن القومي جبريل

الرجوب والناطق الرسمي باسم السلطة الفلسطينية نبيل ابو ردينة والسفير الفلسطيني في القاهرة زهدي القدرة والوفد الاسرائيلي برئاسة دوف فايجلاس ومستشار الرئيس للحكومة الاسرائيلية. وكشف الاجتماع عن خلاف حاد بين الجانبين بسبب القرار الذي أتخذته الحكومة الاسرائيلية بعدم اشراك الفلسطينيين في وضع قوائم الاسرى المتوقع الافراج عنهم[1]. ورفض اطلاق سراح اسرى تقول اسرائيل أنهم شاركوا في قتل اسرائيليين، بالاضافة الى طلب اسرائيل الخاص بعدم وصف القمة بداية للمفاوضات السياسية. كما نشب الخلاف بشأن السيطرة الأمنية في بعض المدن المحتلة ونقلها من الاسرائيليين الى الفلسطينيين كمرحلة اولى ثم نقل أربعة مدن اخرى (طولكرم- بيت لحم- قلقيليا- رام الله) بشكل متدرج بعد ان يعرض الفلسطينيون خططهم الامنية.

وعلى الرغم من هذه الخلافات لكنها لا تؤثر على عقد القمة وخاصة وانه تم الاعداد لها منذ فترة طويلة وان الاطراف العربية لن تسمح بعدم عقدها وهذا ما اشار اليه الكاتب والمحلل السياسي الفلسطيني هاني المصري من رام الله بقوله "من وجهة النظر العربية والامريكية يجب ان تعقد بصرف النظر عن نتائجها لانها مطلوبة بحد ذاتها حتى تفرز المناخ الدولي الجديد وتسمح بأنطلاق عربي جديد نحو اسرائيل لتشجيعها على أنتهاز الوضع الحالي بوجود قيادة فلسطينية جديدة والسعي نحو اجلال السلام. واستبعد هاني المصري ان تكون القمة في مصلحة الفلسطينيين لان اسرائيل تصر على ان كل ما يجري لا علاقة له بخطة خارطة الطريق[2]. وكانت اسرائيل قد طرحت ما أسمته بـ(رزمة المبادرات الطيبة) استعداداً للقمة، وتتضمن رفع الحواجز ونقل المسؤولية الأمنية عن عدة مدن في الضفة الغربية الى الفلسطينيين وفتح معابد الحدود بقطاع غزة، والافراج عن (٩٠٠) أسير على مرحلتين (٥٠٠) خلال الايام القريبة القادمة و(٤٠٠) خلال الاشهر الثلاثة المقبلة. كما طرحت اسرائيل وقف استهداف المطلوبين بأستثناء من عددهم رئيس الاركان ورئيس المخابرات في المقابل عرض الجانب الفلسطيني قائمة تتضمن (٦) اسرى ضمنهم أقدم اسيرين قضيا اكثر من (٢٠) سنة هما سعيد العتبة وسامي يونس، واعرب شارون عن

[1] **فهمي هويدي، قمة شرم الشيخ معايير النجاح والفشل، جريدة الشرق الاوسط العدد (٩٥٧٠)، ٢٠٠٥/٢/٩.**
[2] **فهمي هويدي، مصدر سابق.**

استعداده للافراج عن سامي يونس فقط البالغ من العمر (٧٣) عام وتتضمن القائمة كذلك القيادي مروان البرغوثي في حركة فتح واخيه القسام. غير ان اسرائيل رفضت اطلاق سراح البرغوثين بينما وافقت على الافراج عن أبنه.

وبعد تعثر المفاوضات بين السلطة واسرائيل ناشد الاسرى في سجون الاحتلال القيادة الفلسطينية عدم الوقوع في اخطاء سابقة فيما يتعلق بقضيتهم وعدم تركها كخطوات (حسن النوايا الاسرائيلية) وقال الاسرى في نداء لهم (ان قضيتهم لا تحتمل التأجيل ويجب ان تكون على سلم أولويات محمود عباس). وقد عقدت قمة شرم الشيخ في الثلاثاء ٨/شباط/٢٠٠٥ وبحضور كل من (اريل شارون، محمود عباس، الرئيس حسني مبارك، العاهل الاردني الملك عبد الله الثاني). وكانت نتائج القمة كالاتي:-

ما يخص الجانب الفلسطيني والاسرائيلي أتفق على تشكيل أربع لجان بين السلطة الفلسطينية واسرائيل، وهي لجنة تسليم المدن الفلسطينية الى السلطة في قطاع غزة اضافة الى خمس مدن في الضفة الغربية، ولجنة جدولة وضع الاسرى والمعتقلين الفلسطينيين ولجنة متابعة وقف اطلاق النار يشرف عليها الجنرال وليم وورد المتقاعد الذي عينته وزيرة الخارجية الامريكية اخيراً للاشراف على الموضوع الامني بين الجانبين، ولجنة متابعة استئناف المفاوضات بين الطرفين.

واعلن محمود عباس انه أتفق مع شارون على وقف متبادل لاطلاق النار بين الجانبين وفي اي مكان. وهو بمثابة خطوة اساسية لاستعادة عملية السلام وقال (ان تعزيز ذلك يعني تعزيز روح الشراكة وحماية عملية السلام وان ما يحقق اليوم هو مجرد بداية لحل باقي الموضوعات المتعلقة)، واضاف ان هناك التزام اخر وهو استئناف مفاوضات الحل الثنائي وهي القدس واللاجئين والمستوطنات والمياه وفق الثوابت الشرعية[١].

من جانبها اعلنت وزيرة الخارجية الامريكية غونداليزاريس عن تقديم مساعدة عاجلة ومباشرة دولية للفلسطينيين قيمتها (٤٠) مليون دولار وهي من ضمن (٣٥٠) مليون دولار التي وعدت الرئيس الامريكي جورج بوش.

---

[١] عبد الحميد المواوي، التحديات امام الزعامة الفلسطينية ما بعد عرفات، نشرة مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، كانون الاول، ٢٠٠٤، ص١٦.

والسؤال الذي يطرح هنا لماذا قبل شارون قمة شرم الشيخ؟ وهل يعتبرها خطوة مهمة في تحقيق السلام؟؟ لقد قبل شارون قمة شرم الشيخ نتيجة للضغوط الامريكية من جهة ولتحسين صورته في الساحة الدولية من جهة اخرى. وذكر شارون في القمة انه لا يتعامل مع الفصائل الفلسطينية وانما سيكون تعامله مع السلطة الفلسطينية كذلك وضع مطلب أولي وشرط لتأييد خطة خارطة الطريق هو ان تقضي السلطة الفلسطينية على البنية التحتية للارهاب حتى تصبح دولة ديمقراطية فلسطينية.

وهنا يطالب بنزع السلاح بالكامل من الفصائل الفلسطينية لكن الفصائل الفلسطينية لن تنتزع سلاحها بسهولة بمعنى (التخلي عن المقاومة)، وانما ما تسعى اليه الفصائل هو ضبط السلاح بالفلسطينيين يقابله ايضاً ضبط السلاح الاسرائيلي اي (ضبط متبادل) ومتوازن بين الجانبين. اذاً شارون في هذه القمة لا يسعى لتحقيق السلام وانما فقط مسألة اجرائية للوصول الى اتفاق مرحلي طويل الأجل مما تقدم نقول ان قمة شرم الشيخ ليست خطوة نحو التسوية النهائية خاصة وانها لا تريد فتح ملفات نهائية (المستوطنات- اللاجئين- الجدار الفاصل)، ولا توجد مؤشرات على فتح هذه الملفات، واقصى ما يستطيع التوصل اليه اريل شارون هو اتفاق مرحلتي طويل الامد، كذلك محمود عباس لا يراهن على تحقيق السلام في هذه الفترة واقصى ما يسعى اليه هدنة مفتوحة وهي ليست في صالح الفلسطينيين. اذاً هذه القمة هي اجراء تكتيكي وخطوات اجرائية واقرب الى اشاعة اجواء التفاؤل والثقة وليست قمة حسم او قريبة من الحسم.

**الحوار الوطني الفلسطيني**

أجتمعت الفصائل الفلسطينية (١٣) فصيل في القاهرة بتاريخ ٢٠٠٥/٣/١٥ في خطوة جديدة نحو تعزيز الحوار الوطني الفلسطيني. وبعد أعداد جيد ومنظم أنعكست على اجواء الحوار، حيث كان منظم وبعيد عن الخطب الرنانة والمواقف المتصلبة (التي كانت صفة الحوار بين الفصائل في الجولتين السابقتين). وبرعاية مصرية وهذا ما اكد عليه وزير الخارجية المصري أحمد ابو الفيظ في قوله استمرار الدعم المصري للقضية الفلسطينية، موضحاً أهمية نجاح الحوار والوصول الى الهدنة التي ستساهم بمزيد من الزخم والدعم الدولي للقضية الفلسطينية.

ويعقد الحوار الوطني الفلسطيني في ظروف محلية وأقليمية جديدة ومناخ دولي يسمح بنجاحه، وقد تضمنت أجندة الحوار في القاهرة المواضيع التالية[١]:-

- الموافقة على تثبيت وقف اطلاق النار لمدة عام كامل والعمل على تنفيذ الالتزامات المترتبة على ذلك.
- الرؤية السياسية للفصائل الفلسطينية حول المرحلة القادمة، ومحاولة وضع برنامج سياسي موحد للتعامل مع الجانب الاسرائيلي وذلك تمهيداً لبدء المفاوضات الخاصة بالدولة الفلسطينية المستقلة في عام ٢٠٠٦.
- الوحدة الوطنية الفلسطينية القائمة على مشاركة كافة القوى الفلسطينية في أطار ديمقراطي.
- أستكمال الانتخابات المحلية واجراء الانتخابات التشريعية في مواعيدها مع مراعاة ان تقوم الانتخابات على أساس التمثيل النسبي.
- الانتقال الى تفاصيل العلاقة بين السلطة والفصائل وما يترتب عليها من تعديلات في التشريعات الدستورية.

وفي حديث الرئيس محمود عباس لدى أفتتاحه جلسة الحوار الوطني حذر من نتائج أستمرار التلكؤ الاسرائيلي في تنفيذ تفاهمات شرم الشيخ في القمة الاخيرة. وان السلطة الفلسطينية لن تقبل بتنفيذ الالتزامات من جانب واحد فقط. واضاف ان الهدنة تساهم في دعم قضية شعبنا اقليمياً ودولياً وفي رفع المعاناة عنه. وان الهدنة التي أعلنتها الفصائل الوطنية والاسلامية جاءت بنتائج ايجابية وملموسة لصالح المواطن والقضية وتساهم بدفع العملية السياسية الى الامام[٢].

ونرى في حوار القاهرة هذه المرة هو تقارب المواقف ما بين الفصائل وما بين السلطة فجميع الاطراف سواء الفصائل أم السلطة ترى ان الوضع الفلسطيني الحالي يستلزم وحدة الجميع

---

[١] **نبيل عمرو، الحوار الفلسطيني، الفلسطيني والتوجهات الجديدة، جريدة الشرق الاوسط (٩٦٦)، ٢٠٠٥/٣/١٧.**

[٢] **جريدة القدس العدد (١٢٧٧٦)، ٢٠٠٥/٣/١٦ وعلى الموقع:- www. Alquds. Com.**

والبعد عن الخلافات الداخلية، مدركين ان التوحد والابتعاد عن التفكك هو السبيل الوحيد لتجاوز الاوضاع الفلسطينية السيئة الحالية في ظل عودة الاحتلال والعدوان المستمر. ومن أبرز نتائج حوار القاهرة هي[1]:-

١. التأكيد على وحدانية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطيني واعادة تفعيلها وتطويرها واجراء الانتخابات لمؤسساتها بما يخص مشاركة الجميع في هيئاتها والانتفاء بمستوياتها لتستجيب لمتطلبات المرحلة القادمة.

٢. أملاء البيت الفلسطيني واعادة ترتيبه أهمية خاصة في هذا الجواز ويمكن اعتباره من اهم نتائجه، حيث اكدت الفصائل وفقاً لما جاء في اعلان القاهرة على ضرورة أستكمال عملية الاصلاحات الشاملة في كافة المجالات واجراء الانتخابات التشريعية والمحلية في مواعيدها. مع قيام المجلس التشريعي باتخاذ كافة الاجراءات لتعديل قانون الانتخابات التشريعية باعتماد (المحاصصة) في النظام المختلط وتعديل قانون الانتخابات المحلية باعتماد التمثيل النسبي. اما فيما يتعلق بالهدنة واستمرارها فقد جددت الفصائل الفلسطينية موقفها المؤبد للتهدئة حتى نهاية ٢٠٠٥ ودون التخلي عن حق الشعب الفلسطيني في المقاومة.[2] لكنها ستكون هدنة مهددة بالانهيار في حالة حصول اختراق اسرائيلي وممارسته العدوانية عن (عمليات القتل والاغتيال والاستيطان وبناء الجدار العنصري)[3].

واخيرا يمكن القول ان نتائج الحوار الوطني الفلسطيني في القاهرة اكد على وحدة الصف في الاطار الحقيقي نتجمع كافة الفصائل الفلسطينية، وتفتح الطريق امام السلطة الفلسطينية المواصلة جهودها من اجل حل المشكلات اليومية للشعب الفلسطيني في الداخل. وفي ظل تاكيد الفصائل الفلسطينية على حرصها على الثوابت وتحقيق المتطلبات الوطنية ومنها الافراج عن الاسرى، ورفع الحصار، ووقف بناء الجدار الفاصل ووقف الاعتداءات وتسهيل حركة

[1] هاني بدر الدين، الفصائل الفلسطينية تتجاوز الالغام، على الموقع الآتي:- .http/ Arabia ahram. Org. eg/.

[2] جريدة الزمان، العدد (٢٠٦٢)، ٢٠٠٥/٣/١٧.

[3] فهمي هديري، المسكون عنه في بيان القاهرة، جريدة الشرق الاوسط، العدد (٩١١٢)، ٢٠٠٥/٣/٢٣.

الفلسطينيين عبر المعايير، وهي القضايا التي ستركز عليها السلطة الفلسطينية في الفترة القادمة وستكون محورا للاتصالات الفلسطينية في الفترة القادمة وستكون محورا للاتصالات الفلسطينية والمصرية مع الجانب الاسرائيلي.

**ثالثا:– مؤتمر لندن الدولي:**

عقد في لندن بداية شهر اذار ٢٠٠٥ الاجتماع الدولي والذي جاء بمشاركة وفود من (٢٩) دولة، وتضم ٢٤ وزير خارجية، بهدف هذا الاجتماع من الدرجة الاولى الى حشد الجهود الدولية الداعمة للاتصالات في السلطة الوطنية الفلسطينية على الصعيدين الامني والاقتصادي ولا يخوض الاجتماع في مفاوضات اوسع لعملية السلام في الشرق الاوسط.

وان الفكرة الاساسية لهذا المؤتمر كانت ان يكون ذا طبيعة سياسته اكثر وان يكون مؤتمر سلام لكن هذا الامر يستدعي وجود طرفين، ولان الاسرائيليين غير موجودين لهذا فكر البريطانيون باجتماع اكثر تواضع وهدف من اجل طموح، حيث قصد ان لا يسمى مؤتمر وانما اجتماع لعدم توقع ان يستمر عن مفاوضات اوسع لعملية السلام من الشرق الاوسط وكذلك على تمهيد الطريق امام عقد مؤتمر للجهات المانحة بهدف توفير التمويل الذي يحتاج اليه الفلسطينيون.[١] ونلاحظ ان الاجتماع الدولي كان يوما واحد بمعنى حد جلسة قصيرة مركز مستهدف مساعدة السلطة الوطنية الفلسطينية على تخليص نفسها من (تراكمات حكم الزعيم الراحل ياسر عرفات) وهذا يعني اعادة هيكلة قوات الامن الفلسطينية التي تتسم بالفوض والتي تتالف من عدة اجهزة تتنافس فيما بينها، وكذلك ادخال اصلاحات لتطهير الادارة والمؤسسات المالية. الفلسطينية التي توصف بانها فاسدة وتفتقر الى الكفاءة.

وقد حضر الاجتماع او المؤتمر الدولي وزير الاخارجية الامريكي كونداليزاريس، والامين العام للامم المتحدة كوفي انان، ورئيس الوزراء البريطاني توني بلير، واما الجانب الفلسطيني ممثل بالرئيس محمود عباس، وزير الخارجية ناصر الفدوة، وزير المالية سلام الفياض، اضافة الى مبعوثين

[١] على الموقع التالي:– www.alquds.com.

كبار من (٦) منظمات دولية منها البنك الدولي وضروري النقد الدولي.[١] وتغيب عنه كل من سوريا بسبب الاتهامات الامريكية والاسرائيلية لها بايواء جماعات فلسطينية مسلحة تشن هجمات على اسرائيل. كذلك اسرائيل بحجة ان الاجتماع سيعقد بهدف اصلاح السلطة الفلسطينية واستغلت ذلك في ان يعالج الاجتماع قضية مكافحة (البنية التحتية للارهاب).

وفي المؤتمر اشارت وزيرة الخارجية الامريكية الى ان الفلسطينيون مطالبون بالاصلاح في مؤسساتهم الامنية بهدف مكافحة الارهاب ورفع الكفاءة مشيرة الى ان الولايات المتحدة ستعمل مع شركاء من المنطقة والعالم من اجل تحقيق هذا الهدف بضروري. على حد وصفها كما دعت اسرائيل الى عدم القيام باعمال يمكن ان تؤثر في الحل النهائي وانها يجب ان تساعد في ضمان قيام الدولية الفلسطينية. وهذا ما اشار اليه ايضا توني بلير رئيس الوزراء البريطاني والذي يعتبر راعي المؤتمر في قوله نحن هنا جميعا من اجل هدف واحد وهو السعي والعمل على تحقيق رؤية الحل القائمة على دولتين في الشرق الاوسط دولة اسرائيل امنه ودولة فلسطين مستقلة وقابلة للاستمرار.[٢]

اما الامين العام للامم المتحدة كوفي عنان اكد في كلمته عن التزام المنظمة الدولية بدعم السلطة الفلسطينية في مجالات الاقتصاد والحكم والامن كما اشاد بالتزام السلطة بمكافحة الارهاب دارساء الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني.

اما الرئيس محمود عباس فقد طالب ان يكون مؤتمر لندن مقدمة لعقد مؤتمر دولي اخر يناقش قضايا الوضع النهائي. وقد اتفق المشاركون في المؤتمر على ثلاثة اسس لدعم الاسقرار في المنطقة وتتمثل هذه الاسس كما ذكرها رئيس الوزراء البريطاني توني بلير (الحكم السديد) فيما يتعلق بالاصلاحات الداخلية التي تواصل السلطة الفلسطينية اجراءها، واجراءات تتعلق في جعل البنية الامنية متماسكة، واجراءات اخرى تتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي حديث للرئيس محمود عباس في المؤتمر اكد على قراره النهائي في توحيد الاجهزة الامنية التي تشكل خطوة ومطلب اساس للدول المانحة والولايات المتحدة واسرائيل في اطار الاصلاح لمؤسسات السلطة

---

[١] سلسلة تقارير مترجمة، مركز الدراسات الفلسطينية، العدد (٦)، شباط ٢٠٠٥، ص٣.

[٢] على الموقع الاتي:- www.islam.onlin.net

الفلسطينية، وقد اشاد المشاركون في المؤتمر بالتقدم الكبير الذي احرزته السلطة الفلسطينية في مجال اصلاح المؤسسات وحثوا اسرائيل في المقابل على تنفيذ التزاماتها في اطار خارطة الطريق.[1]

وقد عرض الوفد الفلسطيني روتينه وبرامجه لبناء مؤسسات قائمة على الديمقراطية وسيادة القانون وتوضيح وتاكيد تعهيداتهم في مجالات الامن والاصلاح والتطوير الاقتصادي. وقد وصف الرئيس محمود عباس نتائج المؤتمر الدولي بانها كانت ايجابية للغاية ومثمرة حيث لمسنا دعم دولي ونشيط لنا من اجل تطبيق برامجنا التي عرفت على المؤتمر وشملت الدعم السياسي والاقتصادي والمالي ومجالات اخرى، كما لمسنا تفهم المجتمع الدولي للصعوبات التي نواجهها والتزامهم بمضمون القانون الدولي. وأكد على التزام الفلسطينيين بعملية السلام في اطار خارطة الطريق ونأمل العودة السريعة الى روح المصالحة من خلال مفاوضات سلمية ناجحة قائمة على العدالة والشرعية الدولية التي تؤكد انهاء الاحتلال واقامة دولة ديمقراطية مستقلة قابلة للحياة تعيش جنب الى جنب مع دولة اسرائيل[2].

أما وزير المالية سلام الفياض فقد تحدث عن العجز في الميزانية للسلطة الفلسطينية لسنة ٢٠٠٥ قرابة (٥٠٠) مليون دولار، فهي تحتاج الى مساعدات عاجلة، وفي المؤتمر وعدت الدول المانحة بنقل (١،٢) مليار دولار الى السلطة الفلسطينية[3]. وايضاً الاتحاد الأوربي سيساعد في اقامة مؤسسات سياسية فلسطينية جديدة، وستقوم الولايات المتحدة تنظيم عملية أصلاح الاجهزة الأمنية الفلسطينية، وسيلعب البنك الدولي دور كبير في التنمية الاقتصادية الفلسطينية.

والسؤال الذي يطرح هنا ما هدف المؤتمر الدولي؟ وماذا كان يريد توني بلير من هذا المؤتمر؟؟

لقد اعلن توني بلير ان المؤتمر الدولي في لندن من اجل مساعدة الفلسطينيين لكي يصبحوا شركاء حقيقيين في عملية السلام عبر اقامتهم مؤسسات ديمقراطية. بمعنى آخر كان يريد

---

[1] موقع جريدة الحياة في ٢٠٠٥/٣/٢:- www.alhayat.com

[2] نشرة مركز الدراسات الفلسطينية، مصدر سابق، ص٥.

[3] تشير نقد ايران البنك الدولي ان يتوسط دخل الفرد الفلسطيني تراجع خلال الفترة من ١٩٩٩-٢٠٠٣ بمقدار الثلث تقريباً الى ما يزيد قليلاً على ١١٠٠ دولار سنوياً وارتفع معدل البطالة من الفترة نفسها من ١٠بالمائة الى ٢٦ بالمائة. وللمزيد انظر جريدة الشرق الاوسط العدد (٩٥٤٢)، ٢٠٠٥/١/١٢.

من جليسات مؤتمر لندن الأنطلاقة لأعادة التأهيل للفلسطينيين ديمقراطياً وانسانياً وحضارياً والذي ساعده على ذلك قبول القيادة الفلسطينية الجديدة حضور المؤتمر دون تحفظات وأعترفت ضمنياً من خلال هذا القبول أنها تحتاج فعلاً لهذا التأهيل بالاضافة الى ذلك أقرارها بان العتبة الاساسية في طريق أستئناف المفاوضات هي فسادها وافتقارها الى الخبرة الديمقراطية والحضارية وحاجتها الى الاصلاح، ووجود اختلاف كبير بينها وبين الاسرائيليين. وهنا للأسف نرى رئيس الوزراء الاسرائيلي ايريل شارون نجح مرة اخرى في أيجاد ذريعة للتهرب من ألتزاماته، وهي أن المشكلة تكمن الان في الارهاب الفلسطيني، ولا يمكن الحديث عن اي شيء قبل وقف هذا الأرهاب بشكل كامل. لذلك فأن مؤتمر لندن الذي أقترحه رئيس الوزراء البريطاني لم يكن في الاساس من اجل اعادة تاهيل الفلسطينيين وانما لجمع الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي على مائدة المفاوضات مجددا لبحث كيفية دفع عملية السلام وتطبيق خارطة الطريق. ولكن الرفض الاسرائيلي هو الذي حوله من مؤتمر سلام الى اعادة للتاهيل الديمقراطي والامني للقيادة الفلسطينية (اذا هي خطة مدروسة للايقاع بالقيادة الفلسطينية الجديدة واستغلال ضعفها).[1]

اما عن موقف الفصائل الفلسطينية والشعب الفلسطيني من مؤتمر لندن. فالجميع متفق على ان الاصلاحات الداخلية الفلسطينية في كافة المجالات يجب ان تكون اصلاحات لاجل الهدف الوطني والصالح العام، وليس لاجل التخفيف من الظغط الذي تمارسه الادارة الاميركية والحكومة الاسرائيلية والدول الاوبية.

فان الاصلاح مطلب فلسطيني قديم جديد لم يحظر على بال المنفذين في السلطة الفلسطينية وقبلها في منظمكة التحرير الفلسطينية ان يلتفتوا اليه بجدين والتعامل مع كمطلب وطني جماهيري وفضائلي ضروري. ومثال على عدم ابجدته نرى احد الوزراء الذين استقالوا العام الماضي (وهو من الذين انتفعوا بفضل اوسلو) يريد الاصلاح بشدة ويريد المحاسبة على الاموال وتبذيرها، وقد اصبح اليوم اصلاحي كبير وغيور على الاصلاح والمحاسبة والشفافية ويرفض الانفراد

[1] مجدي شندي، ابو مازن يهبط على حقل الغام، مقالة وعلى الموقع الاتي:- www.albayan.com

في القيادة والقرارات.[1] وان الاصلاح المطروح الان في هذا الوقت بالذات من اجل رغبة امريكية اسرائيلية وللاسف.

من اجل تكرسي سلطة فلسطينية تابعة ومؤسسات فارغة من المفهوم الوطني والمصلحة الوطنية الحقيقية. لذلك يجب على الفلسطينيين (سلطة –فصائل) العمل على تطبيق وتعزيز قرارات حوارهم الوطني في القاهرة، والتاييد على الاصلاح والاصلاحات لكن برؤية وطنية وبنظرة شاملة تحفظ المصلحة الوطنية الفلسطينية اولا واخيرا، لان الشعب الفلسطيني يرفض اي اصلاح يريده بوش وشارون.

والاصلاح بالمفهوم الفلسطينين هو العودة الى جذور والتمسيك بالثوابت الوطنية والحقوق الشرعية هذا من الناحية السياسية اما من الناحية القانونية والاصلاح يجب ان يشمل وبطال كل الاجهزة السلطة في الوزارات والمؤسسات والادارات الى القادة والكوادر والافراد، ويجب اعادة بناء كل شيئ من جديد وتاسس جديدة ورؤى وطنية وقانونية شفافة تعتمد الشفافية والمحاسبة وسلطة القانون والقضاء والمؤسسات وليست سلطة القادة والوزراء والافراد.

وترى الفصائل الفلسطينية ان على المجتمع الدولي ان يعقد مؤتمر دولي يعيد الاعتبار القرارات الشرعية الدولية ويبحث في اليات تطبيق هذه القرارات ويعيد لاعتبار الامم المتحدة كمرجعية لاي عملية سياسية قادمة، ولا نريد مؤتمر يقتصر على بحث موضوع الاصلاحات التي ستبقى سيف مسلط على رقبة الشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية.

ويذكر كايد الغول عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ان عنوان مؤتمر لندن يعكس المضمون الذي سيخرج عنه هذا المؤتمر (يريدون اصلاحات فلسطينية تستجيب للمشروع الاسرائيلي وتسهل على حكومة شارون تمرير مخططها الخاص). واضاف والجبهة الشعبية في الوقت الذي تقدر فيه اي مساعدات غربية ودولية يقدم لنا، الا اننا نرفض ان تشكل هذه المساعدات قيد على الشعب الفلسطيني او اداة ضغط على القيادة الفلسطينية، واوضح ان الاتزامات الفلسطينية ترتبط ارتباط وثيق ممدى التزام المجتمع الدولي بالعمل على تحقيق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني كما اقرتها الشرعية الدولية، حيث اقرت الانسحاب الكامل

[1] **مقالة عبد الباري عطوان، مؤتمر لندن الدولي، وعلى الموقع الاتي:–www.palestua.at**

من الاراضي المحتلة لعام ١٩٦٧ بما فيها القدى وتفكيك المستوطنات وتفكيك الجدار واقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة على هذه الاراضي وحماية حق العودة للاجئين.[١] وتؤكد الفصائل الفلسطينية ايضا وفيما يتعلق بتوحيد الاجهزة الامنية واصلاحها يجب ان يعالج في اطار الاصلاحات الفلسطينية الداخلية، بجيث تصبح هذا الاجهززة اداة امن للوطن والمواطنين واداة قوة في مواجهة الاحتلال وسياسته، وهم يريدون اصلاحات للاجهزة الامنية بما يخدم المصلحة الاسرائيلية ولحماية الامن الاسرائيلي، في الوقت الذي تمارس فيه حكومة اسرائيل تكريس الاحتلال بمختلف اشكاله يوميا على ارض الواقع...

مما تقد نقول ان مؤتمر او اجتماع لندن لم يحقق الكثير من النتائج خاصة وان لطرق التنائي من الصراع لم يخطر (اسرائيل)، وهذا يثبت لنا ان الهدف من مبادرة رئيس الوزراء البريطاني توني بلير هو اعادة تحسين صورته على الصعيد الدولي بعد الحرب على العراق وان اكبر انجاز للمؤتمر هو في تجمع عدد من الشخصيات البارزة فقط...

**الخاتمة**

على أمتداد ثلاث سنوات الماضية كانت الكتل الدولية الكبرى والمناخات الأقليمية في الشرق الأوسط تتجه نحو أعتبار الرئيس ياسر عرفات هو العقدة في طريق العملية السلمية، ولم يعد شريك وتم تجاهل الشعب الفلسطيني بكل مكوناته. الان وبعد رحيل الرئيس ياسر عرفات يجب ان يتضح من كان يمثل العقدة الفعلية في طريق السلام وقرارات الشرعية الدولية. خاصة وان الحكومة الاسرائيلية أعلنت بعد فوز الرئيس الفلسطيني الجديد محمود عباس أنها توقف أي أتصال رسمي مع الرئيس الجديد حتى يقوم بخطوات عملية ضد ما تسميه اسرائيل "بالارهاب الفلسطيني".

وهنا لابد من الاشارة الى أن الحكومة الاسرائيلية تتوهم وتخطئ في اعتقادها بأن القيادة الفلسطينية الجديدة برعاية محمود عباس تختلف عن القيادة التأريخية القديمة للراحل ياسر عرفات وفيما يتعلق بحرصهم على الثوابت الفلسطينية لكن الوسائل مختلفة.

والجميع يعرف ان الحكومة الاسرائيلية تريد من الرئيس الجديد الفلسطيني الأقدم على حرب أهلية ليس بهدف أستعادة القدس الشرقية وليس بهدف حل مشكلة اللاجئين، وأنما لتأمين

[١] على الموقع الاتي:- www.elafh.com

حدود اسرائيل الجديدة. وفي حالة لم يقم بذلك فأن مصيره السياسي ليس بأفضل من مصير الرئيس الراحل ياسر عرفات.

لذلك ما يخشاه الفلسطينيون ليس المفاوضات، وانما الخوف الحقيقي هو ان هذه المفاوضات لن تبدأ أبداً. وأن عليهم ان يتعاملوا مع الأمر الواقع الذي فرضته اسرائيل. وان السياسات الاسرائيلية المعلنة لا تعطي الانطباع بأن هناك مفاوضات نهائية ستبدأ. والمسألة لا تتعلق بالتصريحات الاسرائيلية على اهميتها بل تتعلق بشكل العلاقة مع الجانب الفلسطيني وبما تمارسه القوات الاسرائيلية من انتهاكات مستمرة على الاراضي المحتلة.

وفي جانب الحديث عن الأصلاحات الفلسطينية، فان عملية الأصلاح كانت مطروحة قبل تشكيل السلطة الفلسطينية بسنوات عديدة والدعوة الى منهج توحيدي يقوم على مبادئ اصلاحية ديمقراطية وهذا ما طالبت به جميع الفصائل الفلسطينية. وايضاً طالب به محمود عباس حينما كان رئيس للوزراء، وفي ذلك الوقت يتوغل مناخ دولي يطالب بالاصلاحات الديمقراطية عبر عن نفسه في المرحلة الاولى من خارطة الطريق والتي نصت على اقامة نضام برلماني ديمقراطي واجراء انتخابات تشريعية. وينبغي على فريق التفاوض الفلسطيني ان يضع برنامج سياسي موحد ومشروع وطني للمفاوضات وبناء سلام الشرعية الدولية وبظغط له المفاوض الفلسطيني ويعمل في اطاره والا سوف يفقد المفاوض الفلسطيني مصداقيته ولن يكون محل ثقة الشعب الفلسطيني والعالم.

وقد قام الرئيس الفلسطيني بخطوات عديدة في اطار الاصلاحات الفلسطينية منها السياسية والامنية، وتشكيلة حكومة فلسطينية جديدة، ونجاحه في الحفاظ على التهدئة، وتوحيد الاجهزة الامنية ومحاولته لاستعادة هيبتها لكن في المقابل نرى الحكومة الاسرائيلية تعمل على عرقلة هذه الانجازات والالتزامات الفلسطينية وذلك باجتياح المتكرر لمناطق كان من المفترض ان تكون قد انسحبت منها وفقا لتفاهمات شرم الشيخ.

وهنا المطلوب من الولايات المتحدة ان تدعم الرئيس محمود عباس لكي ينجح في مهماته ليس بهدف تعزيز سياسته الفلسطينية الجديدة وتطويرها وانما للضغط على اسرائيل لوقف اية محاولات التوسع والالتزام بتعهداتها ولضمان ما بعد الانسحاب عن غزة هو مفاوضات حقيقية

على موضوعات الحل الدائم. مقارنة بالضمانات المكتوبة التي توعد بها الرئيس الامريكي جورج بوش لرئيس الوزراء الاسرائيلي في نيسان من العام الماضي.

واخيرا المطلوب من الشعب الفلسطيني والفصائل الفلسطينية، وبعد الحوار الفلسطيني الفلسطيني الذي خرجت منه (السلطة والفصائل) بالاتفاق على تشكيل قيادة وحدة وطنية وصياغة برنامج سياسي فلسطيني موحد، واجراء اصلاحات ديمقراطية شاملة. الربط بين ماهو استراتيجي بمعنى الاهداف وبين ما هو مرحلي لخدمة هذه الاهداف مافي ذلك معرفة عناصر القوة في الموقف الفلسطيني التي تمكنه من الوصول اليها ومن المؤكد ان السلطة الفلسطينية لا تسمح بتعدد الاستراتيجيات والوسائل لان هذا الطريق سيؤدي الى الفشل حتما. ومن المؤكد ان سياسته واحدة تمارسها سلطة شرعية واحدة هي المقدمة الحقيقية للحصول على تاييد دولي يوصلهم الى تحقيق هدفهم في قيام دولة تجدد ٤ حزيران ١٩٦٧ من ضمنها القدس وحل مشكلة اللاجئين بموجب القرار (٢٩٤) مقابل سلام شامل بين الشعبين الفلسطيني والاسرائيلي وبين دولة فلسطين ودولة اسرائيل وبضمانات دولية شاملة...

**The Palestinian Political wings and political Developments after Arfat**
**Lecturer: BadryaSalih Abdulla**

The topic area of that's research dealing with political developments in Palestine after Arfat that's era which concerning with many issues like elections, common political program, joint cooperate leadership and security.
They are many challenges which confronted the Palestinian Authority after Arfat, especially when the issues dealing with national unity, strengthens the national dialogue, and the preservation of Demonstrations.